السياسة ممارسة، فن وعلم

Politics is a practice, an art and a science

د. عويشة بوزيد [1]

تاريخ الإيداع: 2021-09-17 تاريخ القبول: 2022-01-10 تاريخ النشر: 2024-06-01

ملخص:

سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على مسألة في غاية الأهمية تتعلق بتطور مفهوم السياسة التي شخصها العديد من المفكرين على أنها ظاهرة مرتبطة بظهور الإنسان على وجه الأرض، فقد اعتبرت في البداية مجرد ممارسة عرفتها البشرية، ثم تطورت وبرزت كعلم مستقل بذاته يحظى بأهمية كبيرة اعتبارا بأنه يتناول مواضيع حاضرة بكثافة في حياة الأفراد وعلى رأسها القرارات السياسية ذات الوزن الثقيل في الحياة اليومية.

الكلمات المفتاحية: السياسة، الفكر السياسي، المنهج، العلم، علم السياسة.

Abstract :

Through this article, wewilltry to shed light on a very important issue related to the development of the concept of politics, whichmanythinkerspersonified as a phenomenonlinked to the emergence of man on earth. It deals withtopicsthat are verypresent in the lives of individuals, especiallypoliticaldecisionsthat carry heavyweight in daily life.

Keywords: Politics, politicalthought,method,Science, political science.

[1] – أستاذة محاضرة صنف "ب"، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية
BOUZID13Aouicha@gmail.com / awichabouzid@yahoo.fr

مقدمة:

كلمة سياسة تشير إلى مدلولات ومعان كثيرة، وذلك نظرا لتعدد الآراء حول ذلك فقد دأب العديد من المفكرين والباحثين المتخصصين في الميدان من محاولة تحديد المعنى الحقيقي، الشامل والعام لها، وعلى اعتبار أن السياسة في المعنى المتعارف عليه والشائع هي ممارسة التأثير على الآخرين بوسائل متعددة، كما أنها تلعب الدور الكبير في التأثير على جل ميادين الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الرياضية وحتى الثقافية سنحاول معرفة ما إذا كانت هذه السياسة مجرد ممارسة عرفتها البشرية منذ زمن بعيد يعود إلى العصور القديمة، أم أنها علم له منهجه وأطره النظرية الخاصة به.

تأسيسا على ما سبق نطرح التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار السياسة ظاهرة ملازمة للمجتمع؟ وكيف أنها استقلت كعلم مستقل بذاته؟

ومن أجل الاجابة على هذين السؤالين والالمام بجوانب الموضوع بنوع من الدقة والاختصار في الوقت ذاته قسمنا عناصر الدراسة إلى قسمين تركز الأول على بحث ماهية السياسة لننتقل وعبر المحور الثاني إلى الكشف عن تطور الفكر السياسي.

أولا– ماهية السياسة

لتحديد ماهية السياسة سنقوم بالبحث أولا عن المفهوم العام للسياسة، ثم التطرق إلى الكشف عن مفهوم المعرفة السياسة.

1– المفهوم العام للسياسة

عند العرب يراد من مصطلح سياسة معان ودلالات كثيرة سنورد أبرزها فيما يلي:

السيادة بتولي الأمر والنهي، سياسة أمرتها ونهيتها، وساس الأمر سياسة، قام به والسوس بالفتح الرياسة وساسوهم سوسا وإذا رأسوه قيل: سوسوه، وأساسوه، ورجل ساس، من قوم ساسة وسواس.(عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز آل سعود، 2014، ص: 23).

وفي نفس السياق تعني كلمة سياسة القيام على الشيء بما يصلحه، فالسياسة استصلاح لأمور الدولة في الداخل والخارج، كما أنها تعني بشكل عام استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل. (**المرجع نفسه، ص: 24**).

لقد قدم المفكر الأمريكي "رايمونجيستل" Raymond Gistel تعريفا حول السياسة مفاده أن:

"السياسة هي علوم الدولة". (نقلا عن: هايل عبد المولى طشطوش، 2007، ص: 15).

من خلال التعريف السابق نلمح جيدا بأن السياسة ترتبط ارتباطا وثيقا بما يعرف بجهاز الدولة، هذا الجهاز الذي نستطيع القول بأنه يعد أهم فاعل على المستويات الإقليمية والدولية، عموما الدولة هي الأخرى عرفت تطورا كبيرا ارتبط بتطور شكل التنظيم الجماعي للبشرية، فقد ظهرت العشائر والقبائل ثم نشأ المجتمع وأخيرا ظهور الدولة.

الدولة هي أقوى تعبير عن الحاجة الكبيرة إلى النظام والأمن وبكل مستوياته بالنسبة للشعوب (ألان بلانتي، 2006، ص: 11)، هذه الأخيرة التي تعيش ضمن بيئة تتعارض فيها المصالح وتتعدد فيها المطالب لذلك يبقى الاحتياج لجهاز الدولة ضرورة لا مناص منها من شأنه تنظيم الشؤون العامة في المجتمع من خلال ممارسة السلطة.

وعلى ذكر مصطلح السلطة لا بد من العودة إلى الإسهام الكبير الذي قدمه الباحث "هارولد لاسويل" Harold Lasswell حول تحديده لمفهوم النظام السياسي قائلا: النظام

السياسي هو الذي يقوم بتحديد من يحصل على ماذا؟ متى وكيف؟ (مُحَمَّد سعد أبو عامود، 2012، ص: 15).

فهارولد لاسويل حاول التعريف بالنظام السياسي – أو بالأحرى– السياسة باعتماده على متغير السلطة، حيث اعتبر أن السياسة هي الحصول على ماذا؟ متى وكيف؟ بمعنى أدق السياسة هي ممارسة السلطة بعد السعي نحو الحصول عليها، وذلك بغرض تسيير الشؤون العامة في البلد.

وبالرجوع إلى التعريف السابق حول الدولة نستطيع القول بأن الدولة هي المؤسسة التي من خلالها تمارس السلطة وذلك كله يعبر عن السياسة، فهذه الأخيرة تحتاج لممارستها والقيام بها مجموعة من الأطروعلى رأسها نجد النظام السياسي والحكومة، وقد ارتأينا متعمدين التركيز على متغيري النظام السياسي والحكومة من أجل استيعاب المعنى الاصطلاحي للسياسة.

المواطن يحتاج إلى النظام هذا الأخير الذي يمثل مطلبا جوهريا لا بد من توفيره، بداية ظهر مفهوم النظام أول مرة في ميدان الفلسفة والرياضيات وبعد ذلك انتقل إلى مجال دراسة المجتمع على أسس غير واضحة المعالم وذلك مع بداية القرن 19، وبعد مرور فترة معتبرة من الزمن ظهر كمفهوم واضح ومتماسك للنظام الاجتماعي وذلك مع منتصف القرن العشرين (عبد الرحمن برقوق، د،ت،ن، ص: 36).

لكن ما يجب التذكير به هنا هو أن الكثير من الناس يطلقوا على جميع الأنظمة الحياتية اسم "النظام الاجتماعي" وهذا خطأ، اعتبارا بأن الأنظمة المرتبطة بالحياة من المفروض أن يطلق عليها اسم "أنظمة المجتمع"، فهي في حقيقتها أنظمة المجتمع حيث أنها تقوم بتنظيم العلاقات القائمة بين الناس ضمن نطاق محدد بغض النظر عن مدى اجتماعهم أو تفرقهم، فالاجتماع لا يلاحظ ضمنها وإنما الشيء الأكيد هو ملاحظة تلك العلاقات التي عرفت

نوع من التعدد والاختلاف فهي تشمل ميادين الاقتصاد، الحكم، السياسة، التنظيم، المعاملات والعقوبات (تقي الدين النبهاني، 2003، ص: 07).

تجدر الإشارة في هذا السياق وبالاعتماد على الفكرة السابقة إلى أن النظام الذي يحتاج إليه الفرد المواطن هو ما يعرف باسم "النظام العام" والذي سوف نقوم بتحديد أهم النقاط المتعلقة به فيما يلي:

النظام العام هو مفهوم واسع المضمون وشامل النطاق لذلك نجد هناك تنوع كبير في التعريفات الفقهية المقدمة حوله، وكذلك تعرض النظام العام للتطور فهو ديناميكي غير ثابت من حيث الزمان والمكان(فيصل نسيغة، د.ت.ن، ص: 166).

المفكر "جودوليوريلامرداندير" Godolyory Lamardandir عرفه بأنه:
"مجموعة الشروط اللازمة للأمن والآداب العامة التي لا غنى عنها لقيام علاقات سليمة بين المواطنين بما يناسب علاقاتهم الاقتصادية"(نقلا عن: المرجع نفسه. المكان نفسه).

من خلال مضمون التعريف السابق نستنتج بأن النظام العام يتمتع بنطاق وحيز واسع اعتبارا بأنه يعبر عن مجموع المتطلبات والاحتياجات الأساسية التي من شأنها حماية الحياة الاجتماعية.

وبالرجوع إلى المفهوم الحديث للنظام العام فإنه ومع تطور المجتمعات أصبح يعرف هذا الأخير على أنه نظام اقتصادي، اجتماعي ومهني هادف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية (مندي آسيا يسمينة، النظام العام والعقود، 2008- 2009، ص: 08).

عموما النظام العام يدور حول هدف أساسي وجوهري ألا و هو المصلحة العامة التي تعلو على مصلحة فئة معينة في المجتمع، حيث أنها تتعلق بالمبادئ الأساسية التي تؤطر لنظام اجتماعي، سياسي، اقتصادي وأخلاقي، فحسب رأي الأستاذ المفكر "مالوري" Malouri حول النظام العام في كتابه: "النظام العام والعقد"، فإن النظام العام عبارة عن مجموعة

المؤسسات والقواعد الهادفة إلى تحقيق المصلحة العامة في بلد معين فهو يتركز حول المحافظة على حسن أداء المرافق العامة والآداب العامةفي المعاملات الجارية بين المواطنين، ولذلك فهو ذلك النظام المتواجد في الدولة، أي تنظيم المؤسسات والقواعد التي لا غنى عنها في ممارسة الدولة لوظائفها (أحمد ولد المصطفى، http://eddamir.info/index.php?option=com_content&view، تاريخ الدخول: 2016/05/04، على الساعة: 18:45).

تأسيسا على ما سبق نلمس جيدا بأن النظام السياسي يبقى أهم النظم التي يحتاج إليها المواطن وبشكل كبير، عموما النظام السياسي يتضمن بيئة داخلية وبيئة خارجية هذه الأخيرة لطالما تعمل على تشكيل طبيعة القضايا السياسية لهذه الدول، حيث أنها تضع النظام السياسي في مجابهة العديد من القضايا والمشاكل كالبطالة، التضخم، الحروب الأهلية، النزاعات الاثنية، التهديدات الأمنية الخارجية، وللإشارة فإن الموارد المتاحة قد تكون كافية أو العكس (جبرائيل ألموند وروبرت مندت، د.ت.ن، ص: 53)، من هنا نستنتج بأن النظام السياسي تلقى على عاتقه وظائف كبيرة مرتبطة بمصير المواطنين، فهو يسعى لتحقيق المصلحة العامة وتحقيق المطالب الموجهة إليه.

وفي نفس السياق يرى "دافيد إستون" David Eston أن النظام هو مجموعة من المتغيرات التي تتصف بدرجة من العلاقة المكلفة ذات التأثير المتبادل، فمن هنا استقى المفهوم العام للسياسة على أنها محصلة لكل التفاعلات الحادثة داخل بيئة النظام السياسي(رياض بوريش، 2008-2009).

إذن السياسة من منظور النظام السياسي هي عبارة عن توزيع للقيم أو ما يعرف بالحاجات المادية والمعنوية داخل المجتمع بطريقة سلطوية، أي بمعنى تواجد قوة وسلطة تمنح

الصلاحيات للنخبة وصناع القرار من اتخاذ مجموعة من القرارات والأنشطة المرتبطة بالصالح العام.

وبالرجوع إلى البحث عن مفهوم الحكومة نستطيع القول بأنها:

أقدم المؤسسات السياسية في العالم، وهي تعبر عن ممارسة السلطة من ناحية الشكل والمضمون في كل المجتمعات وعلى اختلاف طبيعتها، وللتذكير فإن الكلمة تطلق على الأمة أو الدولة وبعض الهيئات الرسمية الأخرى، كما يمكن إطلاقها على باقي الهيئات الغير الرسمية كالنوادي واتحادات العمال مثلا (غادة حلايقة، "ما هي الحكومة"، http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7، تاريخ الدخول: 2016/05/10، ساعة الدخول: 21:21).

تشير أيضا لفظة الحكومة أو الحكم بأنها تعبير عن فن وطريقة الحكم (Isabelle Lacroix et Pier-OliverSt-Arnaud, 2012, p : 21)، إذن من هنا واعتمادا على ما تم عرضه فيما سبق نلمح جيدا بأن النظام السياسي أعم و أشمل من الحكومة فهو وحدة كلية متآلفه من مجموعة من الأجزاء، الأطراف الفرعية والأعضاء والتي بدورها تنقسم إلى أجهزة أخرى تعد الحكومة أبرزها وأهمها على الإطلاق.

في الأخير ومن خلال كل ما سبق نستنتج بأن السياسة إجمالا تعني رعاية شؤون الدولة داخليا وخارجيا، فهي تعبر عن عملية صنع القرارات المتصفة بالإلزامية لكل أفراد وطبقات المجتمع، وذلك كله بغرض تحقيق المصلحة العامة.

2- المفهوم العام للمعرفة السياسية

يقصد بالمعرفة السياسية من الناحية الإجرائية ذلك المستوى المعين من المعارف والمعلومات والمفاهيم والحقائق السياسية التي يلزم أن يمتلكها المعلم و يمارسها ويكسبها للطلبة حتى يتسنى لهم التعامل مع القضايا والمشكلات السياسية التي تواجههم بأسلوب يتسم بالوعي (ماهر مفلح الزيادات، مُحَمَّد إبراهيم قطاوي، 2010، ص: 408)، من هنا نستنتج

بأن المعرفة السياسية كل متكامل من الحقائق، المعلومات والبيانات المرتبطة بقضايا السياسة ككل.

فالمعرفة السياسية هي فرع من فروع المعرفة، فبالنسبة للمعارف السياسية تحديدا فثمة ما يعرف بالفلسفة السياسية هذا إذا كان منهج المعرفة السياسية فلسفيا في المعنى المتقدم، وثمة علم السياسة إذا كان منهج المعرفة السياسية علما تجريبيا، وهكذا ينتهي الأمر في هذا الإطار إلى معارف سياسية وأخرى لا تجريبية (مُحَمَّد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، 1999، ص- ص: 18- 19).

إذن المعارف توصف بأنها سياسية تبعا لمادتها أي لسعيها إلى التعرف على حقيقة الظواهر السياسية (المرجع نفسه.ص: 19)، هذه الأخيرة التي تشير في الواقع إلى أنها ظاهرة معقدة بمكوناتها المتعددة والمتنوعة، وهي مجتمعية بطبيعتها حيث لا يمكن تصور وجود ظاهرة سياسية خارج مجتمع منظم وفق قواعد محددة ومتعددة بتعدد مجالات ومناحي الحياة اليومية، وفي الحقيقة فإن الأفراد تقوم ببعض الأفعال التي يمكن وصفها بأنها سياسية، ولكن تلك الصفة تلحقها فقط من زاوية اندراجها ضمن السياق المجتمعي، وللإشارة فإن الظاهرة السياسية من ناحية أخرى يطلق عليها اسم الظاهرة التاريخية، فالمستوى الذي يرتبط به الفعل السياسي وهو تدبير الشؤون العامة للمجتمع في تفاعلاته الداخلية وعلاقاته الخارجية (مُحَمَّد وقيدي، http://alawan.org/article7964.html، تاريخ الدخول: 2016/05/10، ساعة الدخول: 22:55).

في الأخير ما يسعنا القول إلا أن التعريف بأي فرع من فروع المعرفة لا يعدو أن يكون مجرد التعريف بمادة هذا الفرع وبمنهجه، حيث نقول بخصوص التعريف بالمعرفة السياسية

بمنهجها العلمي التجريبي أنها العلم الذي يعالج الظواهر السياسية (مُحَمَّد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، مرجع سبق ذكره. ص: 19).

من هنا وبالاعتماد على كل ما ادرجناه سلفا نستنتج بأن السياسة هي ممارسة، وعلم فبقولنا أنها ممارسة فهذا راجع إلى كونها ملازمة للحياة الاجتماعيةفالإنسان ومنذ وجوده على وجه الأرض وهو يسعى نحو إشباع حاجاته الأساسية والضرورية، وللإشارة فإن تلك الحاجات عرفت نوعا من التطور مسايرة لتطور شكل التنظيم الجماعي للبشرية، فكما هو معروف ظهرت العشائر والقبائل ثم نشأ المجتمع والدولة، ومن ثم وجب وجود حاكم صاحب سيادة يسهر على تسيير شؤون المجتمعات وعلى اختلاف طبيعتها عن طريق ممارسته للسلطة (عويشة بوزيد، 2015-2016)، وعند قولنا بأنها علم فهذا راجع إلى كونها علم كان تابعا للفلسفة أم العلوم، ثم انفصل عنه وأضحى مستقلا بذاته له منهج خاص وأطر نظرية محددة، فالسياسة اعتبرت في فترة ما مادة تدرس في المعاهد والجامعات، ولكن هذا الاستقلال جاء كنتيجة حتمية لتراكم جملة من الظروف التاريخية ولعل المبحث الثاني من دراستنا هذه سيبرز ذلك بنوع من التفصيل.

ثانيا– تطور مسار الفكر السياسي

تطور الفكر السياسي يفرض علينا التعريج على واقع هذا الفكر عبر العصور القديمة وذلك من خلال التنقيب عن الفكر السياسي في الحضارات القديمة بدءا بحضارة بلاد الرافدين ثم العهد اليوناني ومن ثم البحث عن أسس الفكر السياسي الروماني، وصولا إلى مرحلة العصر الحديث.

1– الفكر السياسي عند العرب

العرب القدامى مارسوا السياسة فقد عرفوا العديد من التنظيمات السياسية كالإدارة والنظام السياسي والفكر السياسي وذلك عبر فترات تاريخية ممتدة تعود إلى الألف الخامس

قبل الميلاد، فقد شهدت الحضارات القديمة وعلى رأسها حضارة بلاد الرافدين في العراق هذا النوع من الممارسة والأنشطة ذات الطابع السياسي والقانوني المؤسساتي، ولعل ما أسهم به الملك البابلي "حمو رابي" دليل قاطع على ذلك (صايل زكي الخطايبة، 2010، ص: 53).

فبالحديث عن حضارة بلاد الرافدين نستطيع القول بأن المقصود بمصطلح الرافدين هو النهرين فمعنى بلاد الرافدين هو بلاد ما بين النهرين، حيث ينبع هذان النهرين من روافد كثيرة توجد في غرب قارة آسيا وفي شرق الأبيض المتوسط وبالتحديد في منطقة الهلال الخصيب في العراق، عموما الحضارة هذه هي من أقدم الحضارات وأعرقها على الإطلاق حيث برزت فيها العديد من الانجازات كاختراع الكتابة مثلا وتقنين العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاجتماعية ككل (حضارة بلاد الرافدين، http://mawdoo3.com/%D8%AD%D8%B6%D8%A7% ، تاريخ الدخول: 2016/05/10، على الساعة: 23:48).

لقد ظهر نظام الحكم أول مرة في العالم بأرض سومر، وهو النظام الملكي فقد نزلت الإرادة الإلهية من السماء وذلك حسب اعتقادهم في مدينة (أريدو)، وقد كان لمدينة (كيش تل الأحيمر) دور سياسي في عصر السلالات اللاحقة (صايل زكي الخطايبة، مرجع سبق ذكره. ص– ص: 53– 54).

إذن لقد مورست السياسة في حضارة بلاد الرافدين من خلال العديد من الأنشطة والوظائف التي كان يقوم بها آنذاك الأعيان ورجال الدين أو ما يعرف بالنخبة السياسية في عصرنا الراهن.

ولعل أبرز الدلائل التي تؤكد على وجود النشاط السياسي أنداك هو ذلك النص الذي وجد وترجم إلى اللغة العربية، عموما لقد تم العثور على ذلك النص المدون باللغة الأكدية في "تل قوينجق" في منتصف القرن التاسع عشر في "نينوى"، كتب النص على لوح طيني وهو

مؤلف من خمسة وخمسين سطرا وقد تضمن في محتواه تحذير موجه للحكام يدعوا فيه كاتب هذا النص من ضرورة عدم ظلم الحاكم للمحكومين (نائل حنون، 2014. ص: 375).

النص وبعد أن ترجم تضمن ما يلي:

"ملك لم يصغ للحق؟ يصبح ناسه في فوضى وتتحول بلاده إلى صحراء لم يصغ لشرع بلاده؟ سيحول أيان ملك المصائر، مصيره، ويورده دوما مورد الغريب.

لم يصغ لأمرائه؟ ستقصر أيامه.

لم يصغ للمتخصصين؟ تجابهه بلاده.

أصغى لسخيف؟ سيضمحل فكر بلاده.

دحض حجة ابن مدينة سبار وقضى لغريب؟ سيحل شمش قاضي السماوات والأرض، قضاءا أجنبيا في بلاده وسوف لن يصغي أمير أو قاض لقضية فيها.

جلب له أبناء نفر قضية للحكم فيها لكنه ارتشى وجار عليهم؟

يحشد عليه أنليل سيد البلدان، عدوا أجنبيا ويسقط جنده، وسيشد وثاق الأمير وعضو الحاشية ويصبحان كالمتشردين في السوق.

سمع قضية للبابليين وجعلها صغيرة عن الاهتمام؟

يسلط مردوخ عليه خصمه.

ويهب أملاكه وثروته إلى عدوه.

فرض عقوبة على أبناء مدن نفر، سبار وبابل؟

وجعلهم محتجزين في السجن

حيثما فرضت العقوبة تحال المدينة إلى كدس ركام،

ويستولي على السجن حيث هم محتجزون، عدو أجنبي.

ساق أهالي مدن سبار، نفر وبابل جميعا إلى الجيش؟

وألزم ذلك الجيش بعمل السخرة؟

وفرض عليهم الخدمة عند صباح المنادي؟

يحول مردوخ بلاده إلى عدوه،

ويحمل جنود بلاده سلال التراب لعدوه (نقلا عن: المرجع نفسه. ص- ص: 375- 376).

الملاحظ والجلي من خلال مضمون هذا النص هو أن السياسة فعلا برزت كممارسة آنذاك، وكأن كاتب هذا النص عاش في مجتمع حكمه نظام سياسي ذات طبيعة معينة، فهو نادى بضرورة التقيد ببعض الأفعال والقواعد من قبل الحاكم والبعيدة كل البعد عن الاستبداد والظلم، فهو أكد على تبني مبدأ الشورى والعمل بنوع من التعاون والتنسيق من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف تتعلق بالمصلحة العامة، مبرزا بأن التخلي عن هاته المبادئ سيجعل البلاد حتما عرضة لمخاطر أجنبية وتدخلات خارجية ستؤثر سلبا على المنطقة وتقلص من سيادتها فتهدد كيانها من دون شك.

2– الفكر السياسي في عهد اليونان

الحضارة اليونانية شهدت ما يعرف باسم دولة المدينة والتي تعد أهم إنجار آنذاك في ميدان السياسة، وهي عبارة عن تجمعات سياسية متناثرة هنا وهناك متمتعة بالاستقلالية، تسعى بكل الوسائل إلى تحقيق اكتفائها الذاتي وإشباع حاجياتها بنفسها ومن أشهر تلك المدن نجد **إسبرطة** و**أثينا**، وللتذكير فإن دولة المدينة ما هي إلا عبارة عن مركز تجاري وثقافي وسياسي واجتماعي مستقل وجد فيها مقر للحكم وأنشأت فيها المؤسسات الحكومية وقد وضعت لها تشريعات وقوانين خاصة لتنظم حياة الأفراد القاطنين عليها (هايل عبد المولى طشطوش، 2007، ص: 28).

إن أهم ما يميز الدولة المدنية أنها دولة تأسست في ظل نظام يقوم أساسا على بناء علاقات قائمة على جميع مظاهر السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، ناهيك عن الاعتماد على أسلوب الثقة في التعاقد والتبادلات والمعاملات المختلفة، في الحقيقة هذه القيم هي التي تكون فيما بينها ما يعرف بالثقافة المدنية وهي ثقافة

قائمة على مبدأ الاتفاق (أحمد زايد، http://www.dawlamadaneya.com/ar/index ، تاريخ الدخول: 2016/05/11، على الساعة: 01:35).

الدولة المدنية تعبر عن أنموذج الحكم الديمقراطي المعروف حاليا، والقائم على مبادئ الحرية والمساواة وتدعيم أسس تفعيل العدالة الاجتماعية، وهي تتركز أكثر على الجانب المثالي، فبالنظر إلى أهم ما نادى به رواد هذا الطرح نلمح جيدا أنه يصعب تحقيقه عمليا.

على العموم النظام السياسي الإغريقي الذي ساد في كنف دولة المدينة تكون من ثلاث مؤسسات رئيسية هي: مجلس الخمسمائة، الجمعية والمحاكم (هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره. ص- ص: 29- 30).

الديمقراطية ترجع أصولها إلى دولة أثينا فقد اعتبر المثال الأثيني هو الأساس الذي بني عليه هذا النظام، فقد شرح وفصل الفيلسوف السياسي "أرسطو طاليس" Aristote Tallis في كتابه "حول السياسة" الديمقراطية الأثينية، ففي أثينا مورست الديمقراطية الحقة فقد مارس الشعب حق التمثيل المباشر، إلا أن التجربة الديمقراطية الفريدة من نوعها هذه انتهت إلى نظام دكتاتوري عقب المأساة التاريخية العسكرية (مُحَمَّد عبد الستار البدري، http://aawsat.com/home/article/505046/%D9%85%D9%86-، تاريخ الدخول: 2016/05/11، ساعة الدخول: 02:01).

كاستنتاج عام حول ما تم عرضه نستطيع القول بأن الحضارة اليونانية هي الأخرى عرفت العديد من النشاطات السياسية، لذلك نعيد ونكرر السياسة ملازمة للمجتمع فالإنسان يبقى ذلك الكائن الاجتماعي والسياسي بطبعه في كل زمان ومكان.

3– الفكر السياسي عند الرومان

في الحقيقة لقد ساهم الفكر الإغريقي مساهمة هامة وكبيرة في إعداد قاعدة تخصيب الأرض لممارسة السياسة الرومانية، وذلك بطبيعة الحال عبر مراحل مختلفة وذلك في عهد الجمهورية والامبراطورية على حد سواء، ولعل أهم وأبرز رواد تلك المرحلة نجد: "بانتيوس"، و"بوليب"، كما نجد رواد أخرين ساهموا أيضا في ذلك وهم ينتمون إلى حقل الفلسفة الرواقية أمثال: "شيشرون" و "سنيكا" و الامبراطور "ماركوس أوروليوس"، فالفكر الروماني في حقيقته فكر إغريقي الأصل لم يستطيع العمل على تطويره الفكر والعلم الإغريقيين بل ظل أسير الواقع السياسي للدولة الرومانية الكبيرة الحجم، ولكن لا بد من التذكير بأن الرومان صحيح أنهم لم يسجلوا أي إبداع لهم في مجال الفلسفة والفكر السياسي غير أنهم استطاعوا أن يبرعوا في ميادين أخرى هامة أيضا وهي ميادين القانون، القضاء والإدارة(عمر عبد الحي، 2006).

على العموم لقد اهتم الرومان بمبادئ القانون والوحدة والنظام ومن خلال سعيهم لبناء إمبراطوريتهم العظمى اضطر الرومان إلى القضاء على فكرة الحرية والديمقراطية التي طغت على كتابات الإغريق فبديلهم الذي جاؤوا به هو الاعتماد على عنصر السيادة والدولة وتركيز السلطة في يد الحاكم (صايل زكي الخطايبة، المرجع السابق الذكر. ص: 71).

لقد تميز النظام السياسي خلال العهد الروماني بطبقية حادة جلية جدا، حيث أنه لا يحق للنساء، العبيد والغرباء بالمشاركة السياسية، وهذه الأخيرة تقتصر فقط على فئة الشباب الأحرار من الذكور(طارق علي الصالح، http://cdrie.net/index.php?option=com_content&view=article، تاريخ الدخول: 2016/05/11، ساعة الدخول: 02:34).

إذن نلمح مما سبق أن السياسة عرفت حيزا بارزا خلال الحقبة الرومانية إلا أنها مورست بنوع من القوة . التسلط والاستبداد وكأن نظام الحكم آنذاك هو نظام قائم على أساس الدكتاتورية.

4- لمحة عامة عن الفكر السياسي المعاصر ومؤشرات بروز السياسة كعلم

من خلال كل ما تم استعراضه سابقا نلمح جيدا بأن السياسة هي فن و ممارسة عرفتها جل الحضارات القديمة، لكن هنا يثار غموض كبير مفاده أن هل السياسة علم، وإن كانت كذلك كيف تم ذلك ومتى أصبحت علما مستقلا بذاته؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنركز على نقطتين أساسيتين في هذا الإطار تتعلق الأولى بالتعريج على تطور الفكر السياسي في العصر الحديث، ثم تبيان أهم المؤشرات والدلالات المرتبطة ببروز السياسة كعلم مستقل بذاته في مرحلة ما.

بداية من أجل الإلمام بجميع النقاط المتعلقة بمظاهر الفكر السياسي المعاصر لا بد من التعرض إلى ركائز المنتظم الليبرالي والمنتظم الاشتراكي، فبالنسبة للرأسمالية ما هي إلا تلك الإيديولوجية القائمة على الملكية الفردية وفتح المجال أمام الأفراد للتملك والتصرف بحرية لما يملكونه دون قيود وشروط وبالتالي تحقيق منافعهم، وتعظيم أرباحهم وذلك من خلال الاعتماد على أسس المنافسة والحرية الاقتصادية (هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره. ص: 85).

إذن باختصار الرأسمالية هي تلك التشكيلة الاجتماعية التي بدأت بالحلول محل الإقطاعية في بعض أنحاء أوروبا الغربية بين عامي 1400 و1800 وأصبحت الرأسمالية مع قيام الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا مع منتصف 1700 التشكيلة الاجتماعية المسيطرة في العالم من خلال الغزوات والاستعمار من جهة، وبسبب ميل القادة الوطنيين إلى زيادة قوة بلادهم عبر التصنيع، وللإشارة فإن كلمة رأسمالية لم تصبح شائعة الاستعمال إلا في أواخر القرن التاسع عشر(مارتين غريفيتش وتيري أوكالاهان، 2008، ص: 332).

الرأسمالية الحديثة هي نتاج لثلاث تحولات اقتصادية واجتماعية سنوردها فيما يلي:

1- فصل المنتجين عن وسائلهم للإنتاج والعيش وقد جرى هذا الفعل لا سيما في الزراعة بطرد الفلاحين الصغار من أراضي الأسياد التي تم تحويلها إلى مروج، وفي الصناعة الحديثة بتحطيم جمعيات الحرف وبتطوير الصناعة المنزلية وبالتملك الخاص للأراضي.

2- تكون وظهور طبقة اجتماعية تحتكر وسائل الإنتاج هي البرجوازية الحديثة وظهور هذه الطبقة يفترض أولا تراكمها للرساميل بشكل نقدي ثم تحولا في وسائل الانتاج يجعلها ثمينة إلى حد أن أصحاب الرساميل النقدية الهامة وحدهم يستطيعون الحصول عليها، وقد حققت ثورة القرن الثامن عشر الصناعية – التي جعلت الآلات أساس الإنتاج – هذا التحول.

3- تحول قوة العمل إلى بضاعة هذا التحول نتج عن ظهور طبقة لا تملك سوى قوة عملها وهي مضطرة من أجل العيش أن تبيع قوة العمل هذه لمالكي وسائل الإنتاج (أرنست ماندل، 1974، ص- ص: 41-42).

الاشتراكية تقوم على مبدأ الملكية الجماعية فحسب رأي رواد هذا المذهب فإنهم رأوا أن الملكية الفردية هي سبب شرور العالم والسبب الرئيس وراء انعدام العدالة الاجتماعية داخل المجتمعات وعلى اختلاف طبيعتها (هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره. ص: 88).

باختصار الاشتراكية هي نقيض الرأسمالية تسعى لإحياء دور الدولة من خلال تدخلها في الشؤون الاقتصادية، فحسب رواد هذا الطرح فإن الدولة تبقى أهم فاعل على المستويين المحلي والدولي، وذلك بطبيعة الحال من خلال التركيز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وذلك كله بغرض تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

إذن تأسيسا على ما تم عرضه من أفكار نستطيع القول بأن الفكر السياسي المعاصر تركز حول بروز إيديولوجيتين رئيسيتين هما الرأسمالية والاشتراكية واللتان تنافستا حتى انجر عن ذلك العديد من الأزمات والتوترات وحتى وصلنا إلى صراع إيديولوجي عرف باسم الحرب الباردة.

إذن الفكر السياسي تطور عبر مراحل حاولنا التطرف إلى أهمها، فقد ركزنا على الفكر السياسي عند العرب القدامى، ثم انتقلنا إلى إبراز واقع السياسة في فترة العهد الإغريقي، ثم العهد الروماني ومن ثم العصر الحديث، لكن هذا لا يعني بأن السياسة اعتبرت طبلة تلك المدة مجرد ممارسة إنما السياسة ظهرت كعلم، وهذا ما سوف نتعرض إليه فيما يلي بنوع من الاختصار.

لقد ارتبطت السياسة بالقانون والفلسفة لكن في فترة ما انفصلت السياسة عنهما واستقلت بذاتها، والفضل في ذلك يرجع إلى الأمريكيين الذين فصلوها عن القانون وجعلوها علما مستقلا بذاته حيث أنشئ في جامعة كولومبيا عام 1880 أول قسم لعلم السياسة ، وقد برز العديد من المفكرين الذين أسهموا وبشكل كبير في وصول علم السياسة إلى مكانة مرموقة من أمثال الإيطالي "ميكيافيلي" صاحب كتاب (الأمير) وللإشارة فإنه عرف بالأب الحديث لعم السياسة، كما لا ننسى الرائد "مونتسكيو" و"كارل ماركس"، "ماكس فيبر" و"ألكسيس دي توكفيل"، فعلم السياسة اكتسب كيانا دوليا بفضل الجمعية الدولية للعلوم السياسية التي ساعدت اليونسكو على تأسيسها في الأربعينيات من القرن الماضي، وللإشارة فإن اليونسكو قامت بتحديد موضوعات علم السياسة ووضع كتاب مشترك ليوضح علم السياسة الحديث وموضوعاته ليصبح بذلك علما من العلوم الاجتماعية الرائدة والتي تدرس وفق مناهج وأطر نظرية وإجرائية في الوقت ذاته بجامعات العالم (المرجع نفسه، ص – ص: 18 -19).

وبالحديث عن موضوعات علم السياسة سنحاول التركيز على تبيان مناهج البحث في علم السياسة وفروع هذا العلم، والجدولين التاليين سيوضحان ذلك بنوع من التفصيل.

أ. مناهج البحث المستخدمة في علم السياسة

جدول 1: مناهج البحث في علم السياسة	
المنهج	**مضمونه**
المناهج الكمية	هي المناهج التي تركز في جمع المعلومات وتحليلها على الأساليب الكمية والإحصائية مثل دراسة اثر دخل الفرد على الطريقة التي يصوت بها أو اثر التعليم على المشاركة السياسية. وعادة ما يتم تحديد مجتمع الدراسة ثم اختيار العينة بطريقة معينة وتجمع المعلومات من أفراد العينة عن طريق .
المناهج الكيفية	المناهج التي تحاول التركيز على فهم السلوك الإنساني ودوافعه، وهي تركز على الإجابة على لماذا؟ وكيف؟ لماذا تغيب الديمقراطية في الدول العربية؟ لماذا يفوز المؤتمر الشعبي العام في اليمن في كل انتخابات؟ لماذا فشلت الدول العربية في الانتقال إلى الديمقراطية؟
المنهج الثقافي	يركز في فهم الظاهرة السياسية على قيم، ومعتقدات، واتجاهات الأفراد المكونين لشعب ما نحو القيادات، المؤسسات، المواطنين الآخرين، ونحو دور الذات في النظام السياسي
المنهج الاقتصادي	يفسر البني والسلوك عن طريق التركيز على العوامل الاقتصادية، فالعامل الاقتصادي عند كارل ماركس هو المحرك للتاريخ حيث انتقل الإنسان من المرحلة المشاعية إلى مرحلة العبودية إلى الإقطاع ثم إلى الرأسمالية. ففي المرحلة المشاعية البدائية لم يكن هناك طبقات ثم أدى ظهور الملكية الخاصة إلى انقسام المجتمع إلى أسياد وعبيد ..وهكذا..
منهج الفاعل العاقل	ينظر إلى الفرد على انه في سلوكه السياسي يسعى إلى تعظيم المنفعة التي يمكنه الحصول عليها عن طريق حساب الربح والخسارة.

المرجع: نقلا عن: عبد الله الفقيه، http://dralfaqih.blogspot.com/2009/11/blog-post_5192.html، تاريخ الدخول: 2016/05/11، على الساعة: 04:43.

ب– فروع علم السياسة

جدول 2: فروع علم السياسة والموضوعات التي تدرسها			
النظرية السياسية	**النظم السياسية**	**المجتمع المدني**	**العلاقات الدولية**
1- أساليب ومناهج البحث. 2- الظواهر السياسية العامة كالقوة والدولة 3- التطور الفكري	1- الدستور. 2-النظم السياسية المقارنة. 3- الحكومات المحلية.	1- الأحزاب. 2- جماعات المصالح. 3. الرأي العام	1- السياسات الدولية. 2- التنظيم الدولي. 3- القانوني الدولي.

المرجع: نقلا عن، المرجع نفسه للجدول السابق.

الخاتـــمة:

في الأخير لا بد من القول بأن السياسة في مفهومها لا تقتصر على النشاط الذي تقوم به الحكومة خارج وداخل حدود الدولة، بل هي تلك الممارسة والنشاطات التي لازمت المجتمع، أي السياسة ترتبط أساسا بالممارسة اليومية للمواطنين وعلى رأسهم قادة الرأي العام من العلماء، الفقهاء وأهل العلم والاختصاص وأيضا أي مواطن عادي هو كائن سياسي بطبعه، من هنا يمكن التسليم بالفكرة القائلة بأن السياسة ظهرت كفن وممارسة قبل أن تظهر كعلم من العلوم الاجتماعية.

باختصار السياسة ظاهرة معقدة متشعبة الأبعاد والجوانب تطورت ونشأت عبر فترات زمنية معتبرة تعود للحضارات القديمة وإلى غاية بروزها كعلم وتحولها في العصر الراهن إلى الأداة الرئيسية نحو تحريك المصالح العامة وتوجيهها نحو ما يطمح إليه القادة السياسيين وصناع القرار، كما لا ننسى المساهمة الكبيرة للأكاديميين والباحثين في الميدان فالأطر

الإجرائية – التطبيقية والنظرية تبقى أطر متلازمة لا يمكن التفريق بينهما فهما يعملان في إطار تنسيقي، منظم ومتكامل وذلك كله بغرض تطوير علم السياسة والنهوض بالسياسات العامة، السياسات الخارجية للدول وعلى اختلاف طبيعتها وتوجيهها نحو تحقيق المصلحة العامة وبالتالي المحافظة على عنصر السيادة على الصعيد الداخلي والخارجي.

قائمة المراجع:

أولا– باللغة العربية:

1- أبو عامود،مُحَمَّد سعد، النظم السياسية في ظل العولمة. ط.1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.

2- ألموند، جبرائيل ومندت، روبرت، السياسة المقارنة إطار نظري. ترجمة: مُحَمَّد زاهي المغيربي، طرابلس: منشورات جامعة قاريونس، د.ت.ن.

3- بدوي، مُحَمَّد طه، أمين مرسي، ليلى، مقدمة إلى العلوم السياسية. الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999.

4- بلانتي، ألان، في السياسة بين الدول.. مبادئ في الدبلوماسية. تر: نور الدين خندودي، الجزائر: دار موفه للنشر والتوزيع، 2006.

5- زكي الخطايبة، صايل، مدخل إلى علم السياسة. ط.1، عمان: دار وائل، 2010.

6- ماندل، أرنست، مدخل إلى الاشتراكية العلمية. د.د.ن، 1974.

7- النبهاني، تقي الدين، النظام الاجتماعي في الاسلام. ط.4، بيروت: دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، 2003.

8- عبد الحي، عمر، الفكر السياسي في العصور القديمة. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2006.

9- عبد المولى طشطوش، هايل، مبادئ أساسية في العلوم السياسية. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007.

10- غريفيتش، مارتين وأوكالاهان، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

11- بن سطام، عبد العزيز بن عبد العزيز آل سعود، تعريف السياسة الشرعية حقيقته و ما تجري المناظرة فيه. في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: 19، 2014.

12- برقوق، عبد الرحمن، "مفهوم النظام في العلاقات الدولية". في: مجلة العلوم الإنسانية.

13- الزيادات، ماهر مفلح، إبراهيم قطاوي مُحَمَّد ، "مستوى المعرفة السياسية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في الأردن و علاقته ببعض المتغيرات". في: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: 18، 2010.

14- نسيغة، فيصل، "النظام العام". في: مجلة المنتدى القانوني، العدد: 05.

15- آسيا، يسمينة مندي، النظام العام و العقود. (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2008- 2009.

16- بوزيد، عويشة، "نشأة و تطور المالية العامة". محاضرة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص الإدارة العمومية و التنمية السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016.

17- بوريش، رياض، "السياسة العامة". محاضرة مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم سياسية و علاقات دولية، تخصص علاقات دولية، 2008-2009.

18- حنون،نائل،" تطور الفكر الديني في حضارة بلاد الرافدين القديمة". بحث مشارك في: مؤتمر العميد العلمي العالمي الأول، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد: 11، 2014.

19- ولد المصطفى،أحمد، "العقد و النظام العام و الآداب العامة". من الموقع الإلكتروني: http://eddamir.info/index.php?option=com_content&view، تاريخ الدخول: 2016/05/04، على الساعة: 18:45.

20– وقيدي، مُحَمَّد، "تحليل الظاهرة السياسية"، من الموقع الالكتروني: http://alawan.org/article7964.html، تاريخ الدخول: 2016/05/10، ساعة الدخول: 22:55.

21– زايد، أحمد، "ماذا تعني الدولة المدنية؟". من الموقع الالكتروني: http://www.dawlamadaneya.com/ar/index ، تاريخ الدخول: 2016/05/11، على الساعة: 01:35.

22– حلايقة، غادة، "ما هي الحكومة؟". من الموقع الالكتروني: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7 ، تاريخ الدخول: 2016/05/10، ساعة الدخول: 21:21.

23– حضارة بلاد الرافدين، من الموقع الالكتروني: http://mawdoo3.com/%D8%AD%D8%B6%D8%A7% ، تاريخ الدخول: 2016/05/10، على الساعة: 23:48.

24– عبد الستار، البدري مُحَمَّد، "من التاريخ أثينا و الديمقراطية". من الموقع الالكتروني: http://aawsat.com/home/article/505046/%D9%85%D9%86-، تاريخ الدخول: 2016/05/11، ساعة الدخول: 02:01.

25– علي، الصالح طارق، "السلطة السياسية بين الماضي و الحاضر". من الموقع الالكتروني: http://cdrie.net/index.php?option=com_content&view=article، تاريخ الدخول: 2016/05/11، ساعة الدخول: 02:34.

26– الفقيه، عبد الله، "مناهج، فروع و تخصصات العلوم السياسية". من الموقع الالكتروني: http://dralfaqih.blogspot.com/2009/11/blog-post_5192.html، تاريخ الدخول: 2016/05/11، على الساعة: 04:43.

27- Lacroix, Isabelle etSt-Arnaud, Pier-Oliver, « la gouvernance : tenter une définition ». cahiers de recherche en politique appliqué, Automne 2012.